تعميم مالي رقم (1) لسنة 2018 م

بشأن

إعداد الخطة المالية متوسطة المدى عن السنوات (2021-2019-2020)
ومشروع الموازنة العامة لحكومة عجمان لسنة 2019

مقدمة :

انطلاقا من مسئوليتنا في الإشراف على إعداد وتنفيذ السياسات والخطط المالية لحكومة عجمان ، وتأكيدا على الدور الفاعل لكافة الدوائر والجهات الحكومية في تنفيذ تلك السياسات ، وتنفيذاً لأحكام المادة (11) من القانون المالي لحكومة عجمان، وتوجيهات المجلس التنفيذي لإمارة عجمان بربط التخطيط المالي بالتخطيط الاستراتيجي بما يتوافق مع المعايير الدولية ومبدأ الشفافية في العمليات والإجراءات المالية لتحقيق أعلى معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمالية المستدامة ، وهو ما يستلزم التزام الدوائر و الجهات الحكومية بإعداد موازناتها استنادا إلى الخطة الاستراتيجية للحكومة ووفق الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات (2021-2020-2019) ..... وذلك على النحو الآتي :

ملامح الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات (2021-2019-2020):

1. موائمة الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات (2021-2020-2019) مع الخطة الاستراتيجية لحكومة عجمان من خلال موازنة البرامج والأداء بحيث يتم ربط التخطيط المالي بالتخطيط الاستراتيجي على كافة المراحل والمستويات.
2. اعداد موازنات سنوية ضمن دورة موازنة الثلاث سنوات بحيث يتم تخطيط وتطوير موازنة كل سنة قبل بداية كل سنة مالية خلال دورة الموازنة بما يضمن انعكاس استراتيجية الحكومة البعيدة المدى في الموازنة على أساس ثابت ومستقر.
3. تنويع وتنمية الايرادات الحكومية.
4. ترشيد النفقات وتعظيم أوجه الاستفادة من الموارد المتاحة.
5. زيادة الحيز المالي المخصص للمشاريع التنموية للإمارة.

جهود دائرة المالية في تطوير الموازنة العامة لحكومة عجمان :

1. تقوم دائرة المالية وبالتعاون مع كافة الدوائر والجهات الحكومية بتطوير منظومة التخطيط المالي من خلال برنامج أتمته الموازنات (التخطيط المالي الذكي)، والذي يعتبر نقلة نوعية في عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة من خلال التكامل بين التخطيط المالي والتخطيط الاستراتيجي، وتوفير أدوات جديدة من شأنها رفع كفاءة التخطيط المالي ودعم اتخاذ القرار.
2. لضمان ربط التخطيط المالي بالتخطيط الاستراتيجي تم استبدال التصنيف الخاص بالبرنامج الرئيسي ليصبح الهدف الاستراتيجي لكل دائرة، وعلى كافة الدوائر مراعاة ذلك عند اعداد برامجها الفرعية (العمليات التشغيلية، المبادرات) وإعادة توزيع الموظفين على البرامج والاهداف الاستراتيجية الخاصة بهم.
3. في إطار تطبيق أفضل الممارسات العالمية في التخطيط المالي وتوفير أدوات جديدة لدعم اتخاذ القرار، فسيتم اعداد الموازنات الفرعية للدوائر الحكومية من خلال برنامج التخطيط المالي الذكي وفصل تكاليف العمليات التشغيلية عن المبادرات الاستراتيجية وذلك على النحو التالي :

أولا: تكاليف العمليات التشغيلية:

وهي التكاليف الحتمية والمستمرة للدائرة الحكومية لإنجاز اعمالها الرئيسية والمساندة المعتادة وتتكون من:

أ- تكاليف الرواتب والأجور والمزايا الأخرى.

ب- المصاريف الادارية المشتركة.

ت- مصاريف الوحدات الرئيسية بالدائرة الحكومية.

ث- مشتريات الاصول التشغيلية.

وفي هذا الصدد يجب على كافة الدوائر والجهات الحكومية تقنين الصرف على العمليات التشغيلية من خلال اتباع برامج ترشيد الانفاق، على أن يتم اعداد النفقات التشغيلية على مرحلتين كالتالي:

أ- تكاليف الرواتب والأجور والمزايا الأخرى

يجب على كافة الدوائر والجهات الحكومية الالتزام بما يلي:

1. دقة احتساب التكاليف المالية للوظائف الحتمية من خلال الاعتماد على بيانات الرواتب الفعلية والشواغر المستخرجة من نظام موارد ومراجعتها من قبل الدوائر الحكومية قبل رفعها على نظام التخطيط المالي الذكي.
2. تقنين طلبات استحداث الوظائف من قبل الدوائر والجهات الحكومية بحيث لا يتم طلب استحداث وظيفة الا في حالة تواجد تلك الوظيفة في الهيكل التنظيمي والوظيفي للدائرة أو الجهة الحكومية ووجود مبررات جدية لطلب تلك الوظيفة (مثل افتتاح مراكز او فروع جديدة او استحداث خدمات جديدة لا يمكن إنجازها من خلال الوظائف المتاحة) وذلك لتجنب زيادة تضخم موازنة الوظائف بما يؤثر بالسلب على الحيز المالي المخصص للمشاريع التنموية.
3. دقة احتساب تكاليف المزايا الأخرى مثل (المكافآت والترقيات والتدريب والعمل الاضافي .... الخ) . مع ضرورة الالتزام بضوابط وأحكام النظم والتشريعات المحلية الصادرة في هذا الشأن.
4. تقديم تكاليف الرواتب والأجور والمزايا الأخرى من قبل الدوائر والجهات الحكومية إلى دائرة المالية والإدارة المركزية للموارد البشرية في موعد غايته 15 / 7 /2018 ليتم مراجعتها ومناقشتها مع الموارد البشرية المركزية ومن ثم إرسالها إلى دائرة المالية مشفوعة بتوصيات الموارد البشرية المركزية بتاريخ 29/07/2018 كحد أقصى.

ب- تكاليف العمليات التشغيلية الأخرى
وتتكون من:

1. المصاريف الادارية المشتركة مثل (الماء والكهرباء – القرطاسية - الضيافة- الأمن .....).
2. مصاريف الوحدات الرئيسية بالدائرة مثل (صيانة الطرق- رخص البرامج التشغيلية ....).
3. مشتريات الاصول التشغيلية (إحلال اجهزة الكمبيوتر – والمركبات - والأثاث.....).

وفي هذا الصدد يجب على الدوائر والجهات الحكومية الالتزام بإتباع برامج ترشيد النفقات وعدم المبالغة في المصاريف التشغيلية على أن

يتم تقديم نفقات العمليات التشغيلية الأخرى لدائرة المالية في موعد غايته 1/7/2018 مبرراً بها اسباب ارتفاع أي نفقة تزيد نسبتها عن 5% لسنة 2019 عن البيانات المالية الفعلية لسنة 2017.

ثانيا: تكاليف المبادرات الاستراتيجية:

وهي جميع العمليات الغير حتمية (رئيسية أو مساندة) والتي يتم ربطها بالخطة الاستراتيجية للدائرة وتتكون من:

أ - مشاريع الاستكمال.
ب - المشاريع التنموية.
ت - الدراسات والبحوث والاستشارات الخارجية.
ث - البرامج والأنظمة الالكترونية.
ج - الفعاليات والحملات الترويجية.
خ - النفقات الخاصة بتطوير العمليات التشغيلية.

و في هذا الصدد يجب على الدوائر والجهات الحكومية الالتزام بما يلي :

1. تحديث خططها الاستراتيجية بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس التنفيذي.
2. توزيع المبادرات الاستراتيجية على الخطة المالية متوسطة المدى (2019-2020-2021).
3. ربط كافة مبادرتها بأهدافها الاستراتيجية .
4. مراعاة المنطقية والدقة في تقدير تكاليف مبادراتها وعدم المبالغة في ذلك.
5. في حالة المبادرات الممتدة لأكثر من سنة يتم ادراج الاعتمادات المالية لهذه المبادرات على ضوء التنفيذ الفعلي لها حيث يجب على الدوائر والجهات الحكومية مراجعة نسب الإنجاز الفعلية لتلك المبادرات ونسبة الإنجاز المتوقعة في نهاية العام وذلك قبل اعداد مشاريع موازنتها لإستكمال هذه المبادرات للوقوف بدقة على تقديرات تلك الاحتياجات.
6. التقيد بتقديم البيانات التالية:

أ- الآلية التي تم بها تحديد تكلفة المبادرات
ب - في حالة المبادرات التقنية يتم توضيح حالة البنية التحتية التقنية والمشاريع المنفذة لآخر ثلاث سنوات بالدائرة أو الجهة الحكومية.
ج - تقديم دراسة الجدوى الاقتصادية والجدول الزمني اللازم لتنفيذ اية مبادرة تزيد قيمتها عن مليون درهم.
خ - توضيح الحلول البديلة لتنفيذ تلك المبادرات والآثار السلبية لعدم تنفيذها.

1. ارسال مبادراتها إلى دائرة المالية في موعد غايته 21/06/2018.
2. التنسيق مع الحكومة الرقمية لمراجعة وتقييم كافة المبادرات التقنية من قبل الحكومة الرقمية، وعلى الحكومة الرقمية إرسال توصياتها بشأن كافة المبادرات التقنية إلى دائرة المالية في موعد غايته 29/7/2018.
3. التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لمراجعة وتقييم كافة المبادرات من قبل الأمانة العامة للمجلس التنفيذي، وعلى الأمانة العامة للمجلس التنفيذي بإرسال توصياتها بشأن كافة المبادرات إلى دائرة المالية في موعد غايته 12/8/2018.

ثالثا: المؤشرات والتوقعات الخاصة بالإيرادات الحكومية :

يجب على كافة الدوائر والجهات الحكومية الالتزام بمراجعة تقديرات كامل إيراداتها المتوقعة على مستوى بنود الإيرادات (النشاط) مع ربط كل نشاط بالحسابات ذات الصلة في شجرة الحسابات، والتنسيق والتعاون مع ادارة الايرادات الحكومية بدائرة المالية للوقوف على مشروع موازنة الايرادات النهائي للدائرة أو الجهة الحكومية وارسال موازنة الإيرادات المتوقع تحققها في عام 2019م الى دائرة المالية في موعد غايته 22/7/2018 مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تبرير اسباب ارتفاع أو انخفاض إجمالي أي إيراد (نشاط) يتجاوز نسبة تغيره 10% لسنة 2019 عن سنة 2017، وعلى أن يتم احتساب الإيرادات للسنوات 2020, 2021 آليا من خلال نظام التخطيط المالي الذكي بحيث يتم تحديثها سنويا من قبل الدوائر الحكومية.

رابعاً: الجهات التي يسرى عليها التعميم:

يسرى هذا التعميم على جميع الدوائر والمؤسسات والإدارات والأجهزة التابعة لحكومة عجمان والتي تدرج موازناتها ضمن الموازنة العامة السنوية لحكومة عجمان، وكذلك الجهات الحكومية التي يكون لها موازنة

إضافية محلية، كما يسرى أيضاً على الجهات الحكومية التي لها شخصية اعتبارية مستقلة وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ولها موازنة مستقلة وفقاً للتشريع المحلي الصادر بإنشائها أو بإعادة تنظيمها وذلك للمدى الذي لا تتعارض فيه أحكام هذا التعميم مع أحكام لوائحها المالية في حال وجودها.

خامساً: التعليمات والقواعد العامة الواجب اتباعها من قبل الدوائر الحكومية :

1. تلتزم الدوائر والجهات الحكومة بتشكيل (لجنة إعداد مشروع الموازنة)، بقرار من مديرها العام بحيث يكون رئيسها وأعضاءها من ذوي الاختصاص والخبرة والكفاءة في مجال الشؤون المالية والإدارية والموارد البشرية إضافة إلى التخطيط الاستراتيجي وإدارات العمليات الرئيسية في الجهة الحكومية المعنية ، وتكون هذه اللجنة في الجهة الحكومية المعنية هي المسؤولة عن إعداد مشروع الموازنة في ضوء الخطة المالية المعتمدة وعرضها على رئيس الجهة الحكومية المعنية بعد موافقة مديرها العام، على أن يتم تزويد دائرة المالية بقرار تشكيل هذه اللجنة في موعد غايته يوم الأثنين الموافق 14 مايو 2018م ، بحيث يبدأ عمل اللجنة فورا في استيفاء كافة البيانات المطلوبة لإعداد مشروع موازنتها وعلى جميع الدوائر و الجهات الحكومية ادخال مشاريع موازناتها في نظام التخطيط المالي الذكي وفقا للمواعيد المذكورة أعلاه مع مراعاة إرفاق البيانات التالية:
    - نسخة عن الخطة الاستراتيجية المعتمدة أو تحت الاعتماد في موعد أقصاه يوم الخميس الموافق 21 يونيو 2017.
    - نسخة عن الهيكل التنظيمي والوظيفي للجهة الحكومية في موعد أقصاه يوم الخميس الموافق 21 يونيو 2017.
2. اعداد مشروع الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات (2019 - 2020- 2021) من خلال برنامج التخطيط المالي الذكي على ان تتولى كل دائرة تحديث مشروع موازنتها السنوية وفقا للتعميم الذي تصدره دائرة المالية سنويا.
3. إعداد مشاريع خطتها المالية متوسطة المدى للسنوات (2019 - 2020- 2021) بالمنطقية والواقعية وبما يتناسب والوضع المالي والاقتصادي للإمارة.
4. مراعاة الدقة في احتساب تكاليف مبادراتها حيث تعتبر آلية تحديد التكلفة إحدى متطلبات اعتماد المبادرات.
5. توزيع الانفاق على مدار السنة المالية عند إعداد موازنتها السنوية، وسيتم فتح نظام التخطيط المالي الذكي لتمكين الدوائر والجهات الحكومية من ادخال موازنة عام 2019 بعد اعتماد الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات (2019 - 2020- 2021).
6. تضمين مشاريع موازناتها التصنيف الوظيفي لقطاعات الحكومة بحيث يتضمن هذا التصنيف إعادة توزيع لكافة النفقات وفقاً لوظائف الحكومة أو الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى لتحقيقها كما هو موضح بمرفقات هذا التعميم.

سادساً: اجراءات عرض واعتماد مشروع الخطة المالية متوسطة المدى (2019-2020-2021) ومشروع الموازنة لعام 2019:

1. تقوم دائرة المالية بعرض المشروع النهائي للخطة المالية للحكومة للسنوات المالية (2019-2020-2021)، على ممثل الحاكم للشؤون الادارية والمالية. وبعد موافقته على مشروع الخطة المالية يقوم بعرضه مع التقارير المصاحبة له إن وجدت على رئيس المجلس التنفيذي للاطلاع عليه ومناقشة ما ورد به والبت في أي مقترحات بشأنه واعتماده.
2. بعد اعتماد رئيس المجلس التنفيذي للخطة المالية للسنوات (2019-2020-2021) تقوم دائرة المالية بفتح نظام التخطيط المالي الذكي لتمكين الدوائر الحكومية من ادخال موازنتها السنوية وفق الخطة المالية المعتمدة.

3. تقوم دائرة المالية بإعداد وعرض مشروع الموازنة العامة لحكومة عجمان للسنة المالية 2019م على ممثل الحاكم للشؤون الادارية والمالية. وبعد موافقته عليه يقوم بعرضه مع التقارير المصاحبة له إن وجدت على رئيس المجلس التنفيذي للاطلاع عليه ومناقشة ما ورد به ليقرر ما يراه مناسبا في شأنها.
4. يقوم ولى العهد وممثل الحاكم للشؤون الإدارية والمالية بعرض مشروع الموازنة العامة لحكومة عجمان للسنة المالية 2019م، وتوصيات المجلس التنفيذي بشأنه (إن وجدت) على صاحب السمو حاكم إمارة عجمان لاعتماد الموازنة واصدارها بمرسوم قبل نهاية شهر ديسمبر 2018م.

سابعا: أحكام ختامية.

في حال عدم قيام أي جهة حكومية بتقديم بيانات مشروع خطتها المالية / موازناتها السنوية ضمن المواعيد المحددة بهذا التعميم، تتولى دائرة المالية إعداد مشروع خطتها المالية / موازنتها السنوية، ولا يجوز للجهة الحكومية المعنية الاعتراض على أي منهما.

1. في حال تأخر اعتماد مشروع الموازنة قبل بدء السنة المالية 2019 تصدر دائرة المالية تعميماً للدوائر الحكومية المعنية بالتعليمات واجبة

الإتباع في هذا الشأن والتي تنظم الالتزام بالصرف لمدة مؤقتة، وتحديد الأولوية في الالتزام بالصرف شهرياً، استناداً للأحكام الواردة في النظام المالي الموحد.

2. يقع على دائرة المالية مسؤولية تفسير بنود هذا التعميم وتوضيح أي لبس أو غموض فيه والرد على أي استفسارات ترد من أي جهة حكومية بشأن إعداد مشروع موازنتها. وتقديم كافة الايضاحات اللازمة لتحقيق التطبيق السليم والكامل لهذا التعميم.

3. تتولى دائرة المالية ابلاغ هذا التعميم لكافة الجهات المعنية للتقيد به وتنفيذ ما ورد به من أحكام ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره.

أحمد بن حميد النعيمي

ممثل الحاكم للشؤون الإدارية

والمالية

صدر بتاريخ: 30 / 4/2018 م

الجدول الزمنى بشأن اجراءات اعداد مشروع الخطة المالية (2019- 2020-2021) و الموازنة السنوية لحكومة عجمان للسنة المالية (2019)

م	الاجراءات	موعد أقصاه
1	إرسال نسخة من قرار تشكيل لجنة اعداد مشروع الموازنة السنوية إلى دائرة المالية.	14/05/2018
2	إرسال نسخة من الخطة الاستراتيجية المعتمدة أو تحت الاعتماد للجهة الحكومية إلى دائرة المالية	21/06/2018
3	إرسال نسخة من الهيكل التنظيمي والوظيفي للجهة الحكومية إلى دائرة المالية.	21/06/2018
4	الانتهاء من إدخال بيانات و تكاليف المبادرات الاستراتيجية في نظام التخطيط المالي الذكي	21/06/2018
5	الانتهاء من إدخال تكاليف العمليات التشغيلية " المصاريف الحتمية " في نظام التخطيط المالي الذكي	01/07/2018

م	الاجراءات	موعد أقصاه
6	الانتهاء من إدخال تكاليف الرواتب والأجور والمزايا الأخرى في نظام التخطيط المالي الذكي	15/07/2018
7	الانتهاء من إدخال توقعات الإيرادات على مستوى النشاط في نظام التخطيط المالي الذكي	22/07/2018
8	انتهاء الموارد البشرية المركزية من مراجعة بيانات الرواتب والأجور والمميزات الأخرى وتقديم توصياتها	29/07/2018
9	انتهاء الحكومة الرقمية من مراجعة المبادرات التقنية وتقديم توصياتها	29/07/2018
10	انتهاء الأمانة العامة للمجلس التنفيذي من مراجعة كافة المبادرات وتقديم توصياتها	12/08/2018